تطور المصرفية الإسلامية فى مصر ٢٠١٠-٢٠١٩

Islamic Banking Evolution in Egypt 2010-2019

أحمد شوقي سليمان

00201223885665

shawky0007@gmail.com

http://kenanaonline.com/ahmed0shawky

https://www.facebook.com//المصرفية-الإسلامية-دراسات-في-المحاسبة-والادارة-٣٨٩٧٨٦١٣٨٠٨٩١٥٢

مقدمة الدراسة

تهدف الدراسة إلى دراسة واقع صناعة المصرفية الإسلامية في مصر خلال الفترة من ٢٠١٠ حتي ٢٠١٩ وذلك لتقديم نظرة واقعية لتطور الصناعة في واحدة من أول الدول التي نادت بتطبيق المصرفية الإسلامية على مستوى العالم علي يد الدكتور أحمد النجار رحمة الله علية منذ عام ١٩٦٣، وسيعرض التقرير دراسة تحليلية لمعدلات نمو المصارف الإسلامية بالكامل (بنك فيصل الإسلامي – بنك البركة – مصرف أبو ظبي الإسلامي) خلال أخر ١٠ سنوات في ضوء القوائم المالية المنشورة والمعتمدة من المحاسبين القانونين، بالإضافة لعرض عدد الفروع الإسلامية للبنوك التقليدية المرخص لها بتقديم الخدمات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية دون التعرض لحجم اعمالها وذلك لعدم نشر قوائمها المالية بشكل منفصل عن البنوك التقليدية التابعة لها وذلك ولكي تكون البيانات المعروضة مطابقة للواقع التطبيقي ولكي يسهل للباحثين والمهنين والمهتمين الاعتماد علي التقرير في إجراء الدراسات الأكاديمية والأبحاث المهنية، مع إلقاء الضوء على حجم المصارف الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية بالقطاع المصرفي المصري في ضوء التقارير الشهرية الصادرة عن البنك المركزي المصري من خلال الاتي:-

- تطور حجم أصول المصارف الإسلامية المصرية.
- تطور حجم الودائع والالتزامات بالمصارف الإسلامية المصرية.
- تطور حجم التمويلات بالمصارف الإسلامية المصرية.
- تطور حجم رأس مال المصارف الإسلامية المصرية.
- تطور حجم ربحية المصارف الإسلامية المصرية.
- تطور حجم حقوق الملكية بالمصارف الإسلامية المصرية.
- تطور حجم الاحتياطيات والأرباح المحتجزة بالمصارف الإسلامية المصرية.
- مؤشرات السلامة المالية للمصارف الإسلامية المصرية (معيار كفاية رأس المال والرافعة المالية).
- حجم الفروع الإسلامية بالسوق المصرفي المصري.
- المنتجات والخدمات بالمصارف الإسلامية في القطاع المصرفي المصري.
- أهم معوقات تطبيق المصرفية الإسلامية في مصر.
- نظرة مستقبلية لحجم صناعة المصرفية الإسلامية في مصر.

١- تطور حجم أصول المصارف الإسلامية المصرية.

تمثل أصول المصارف الإسلامية بالكامل (مصرف أبو ظبي الإسلامي – بنك فيصل الإسلامي – بنك البركة) ٤% من إجمالي قيمة أصول البنوك العاملة بالقطاع المصرفي المصري بعد استبعاد الفروع الإسلامية للبنوك التقليدية، حيث يقدر إجمالي أصول المصارف الإسلامية بالكامل بالقطاع المصرفي ٢٣٥ مليار جنية مصري بنهاية عام ٢٠١٩ بمعدل نمو قدرة ١٤,٤% بالمقارنة ٢٠٥ مليار جنية مصري للعام ٢٠١٨، وقد بلغ معدل النمو للعام ٢٠١٨ حوالي ٢٠,٨% بالمقارنة ١٧٠ مليار جنية مصري بنهاية ٢٠١٧. وبالنظر لمعدل نمو أصول البنوك التقليدية بالقطاع المصرفي المصري ٧,٥% للعام ٢٠١٩ مقارنة بمعدل نمو ١١,٢% للعام ٢٠١٨.

ويتبين ان معدل نمو أصول المصارف الإسلامية للأعوام ٢٠١٩ و٢٠١٨ أفضل من معدل نمو أصول البنوك التقليدية بالقطاع المصرفي المصري بالكامل. وهو أفضل أيضاً من معدل نمو إجمالي أصول القطاع المصرفي المصري بالكامل متضمناً المصارف الإسلامية ٧،٨% للعام ٢٠١٩ مقارنة بمعدل نمو ١٢,٩% للعام ٢٠١٨.

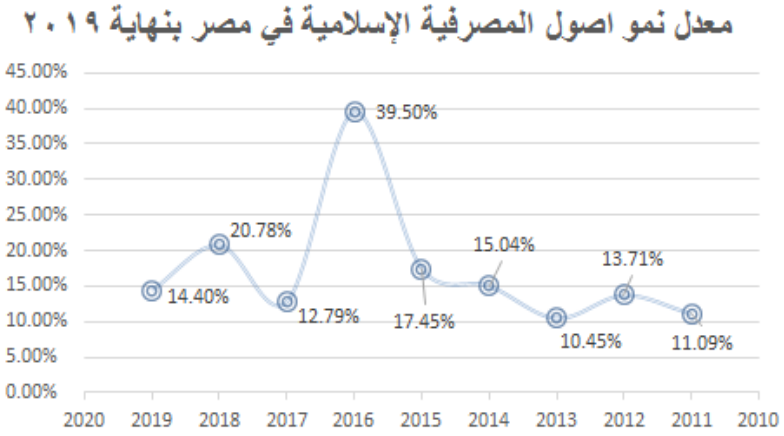

ويتلاحظ انخفاض معدل نمو أصول المصرفية الإسلامية للعام ٢٠١٩ عن معدل نموها بالعام السابق ٢٠١٨ بنسبة سالبة ٦,٤%. وهذا الانخفاض شمل القطاع المصرفي المصري بالكامل حيث انخفض معدل نمو أصول القطاع المصرفي المصري بالكامل بنسبة سالبة ايضاً قدرها ٥,٠٧% وهي نسبة متقاربة نوعاً ما، ويرجع ذلك الانخفاض للظروف العالمية التي أثرت في الاقتصاد العالمي ومنها الحروب التجارية.

كما ان هناك معدل نمو استثنائي خلال العام ٢٠١٦ بنسبة ٣٩,٥% ويبلغ معدل النمو التراكمي خلال اخر عشر سنوات ١٥,٥%حيث بلغ معدل نمو الأصول ١١,٠٩% عام ٢٠١١ حتى وصل إلى ١٤,٤% بنهاية ٢٠١٩ ووقد دعم زيادة معدل النمو التراكمي الارتفاع بالأعوام ٢٠١٥ و٢٠١٦ حيث بلغا ١٧,٤٥% و٣٩,٥% على التوالي.

وبالنظر إلى نسبة أصول المصارف الإسلامية إلى إجمالي أصول القطاع المصرفي المصري يتبين أنها في حالة نمو مستمر بمتوسط ٣,٧% سنوياً حيث تمثل ٣,٥% للعام ٢٠١٧ (٤,٨ تريليون جنية إجمالي أصول القطاع المصرفي)، وارتفعت لتصل إلى ٣,٧% بنهاية ٢٠١٨ (٥,٤ تريليون جنية إجمالي أصول القطاع المصرفي) وزادت بنسبة تصل إلى ٤% بنهاية ٢٠١٩ (٥,٨ تريليون جنية إجمالي أصول القطاع المصرفي).

٢- تطور حجم الودائع والالتزامات بالمصارف الإسلامية المصرية.

تمثل الودائع الإسلامية للمصارف الإسلامية بالكامل حوالي ٥% من إجمالي ودائع البنوك بالقطاع المصرفي المصري والتي بلغت ٤,٢٢ تريليون جنية مصري بنهاية ٢٠١٩. حيث يبلغ إجمالي الودائع الإسلامية ٢٠١,٥ مليار جنية مصري بزيادة قدرها حوالي ٢٨ مليار جنية مصري عن عام ٢٠١٨ وبمعدل نمو ١٦,٤%، بالمقارنة ١٧٣,٤ مليار جنية مصري بنهاية ٢٠١٨، وبمعدل نمو ١٩,٥% بالمقارنة ١٤٥,١ مليار جنية مصري للعام ٢٠١٧ ، وبمعدل نمو ١٣,٩% بالمقارنة ١٢٧,٤ مليار جنية مصري للعام ٢٠١٦.

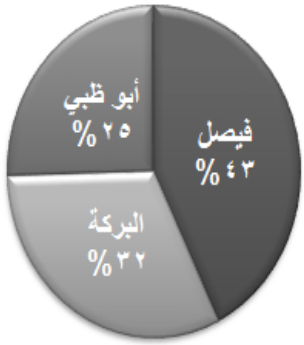

وبالنسبة لمعدل نمو محفظة الودائع بالبنوك التقليدية بالقطاع المصرفي المصري يبلغ ١٠,٨% بنهاية ٢٠١٩ مقارنة ١٤,٥% بنهاية ٢٠١٨، مقارنة ٢٠,٦% بنهاية ٢٠١٧ حيث تقدر ودائع البنوك التقليدية ٤,٠٢ تريليون جنية، و٣,٦٢ تريليون جنية، و٣,١٧ تريليون جنية، و٢,٦٢ تريليون جنية للأعوام ٢٠١٩، و٢٠١٨، و٢٠١٧، و٢٠١٦ على التوالي.

ويتبين أن معدلات نمو ودائع المصارف الإسلامية تفوق نظيرتها بالبنوك التقليدية بالقطاع المصرفي المصري بخلاف العام ٢٠١٧، حيث تفوق معدل نمو الودائع بالقطاع المصرفي عن معدل نمو ودائع المصارف الإسلامية. كما يبلغ معدل نمو

الودائع بالكامل بالقطاع المصرفي المصري بالكامل ١١,٠٤% بنهاية العام ٢٠١٩، و١٤,٧% بنهاية ٢٠١٨، و٢٠,٣% بنهاية ٢٠١٧.

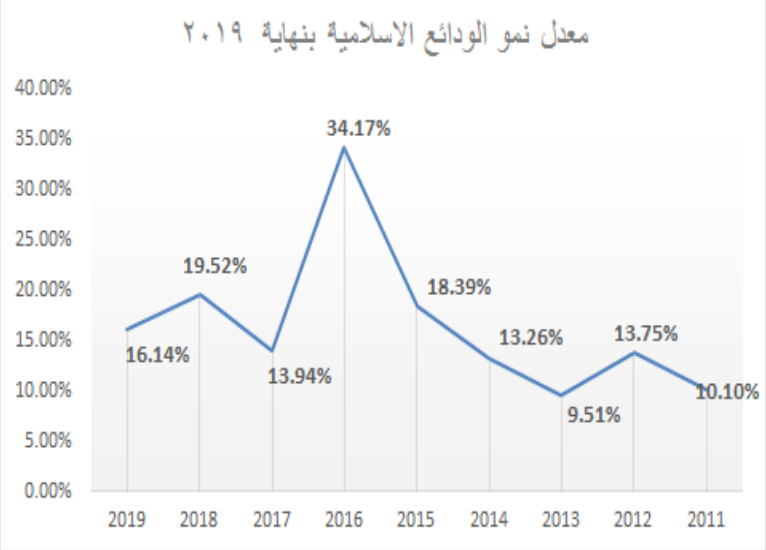

ويبلغ معدل النمو المركب للودائع الإسلامية ١٤,٨% خلال أخر عشر سنوات وقد دعم ذلك الارتفاع وجود زيادة في معدل نمو عام ٢٠١٦ حيث بلغ ٣٤,١٧%، وقد ارتفعت نسبة الودائع لإجمالي الالتزامات بالمصارف الإسلامية لتصل إلى٩٤% بنهاية العام ٢٠١٩ مقارنة بنسبة ٩٣% بنهاية عام ٢٠١٨، وهو ما يظهر انخفاض قيمة الالتزامات الأخرى المتمثلة في الالتزامات الضريبية الجارية والمؤجلة، والارصدة المستحقة للبنوك، والالتزامات الاخرى.

حيث تقدر قيمة الالتزامات بالمصارف الإسلامية المصرية بالكامل ٢١٣,٥ مليار جنية بنهاية العام ٢٠١٩، وبمعدل نمو ١٤,٠٨%، وتبلغ ١٨٧,٢ مليار جنية مصري بنهاية العام ٢٠١٨ وبمعدل نمو ٢٠%، وتقدر الالتزامات بنهاية ٢٠١٧ حوالي ١٥٦ مليار جنية مصري بمعدل نمو ١٢,٥% مقارنة ١٣٨,٧ مليار جنية مصري بنهاية ٢٠١٦.

٣- تطور حجم التمويل بالمصارف الإسلامية المصرية.

بلغ إجمالي محفظة التمويل الإسلامي بالمصارف الإسلامية الثلاثة ٥٧,٥ مليار جنية مصري وتمثل ٣% من إجمالي محفظة القروض والتمويل بالقطاع المصرفي المصري والتي بلغت ١,٨٩ تريليون جنية مصري بنهاية العام ٢٠١٩، وقد بلغ معدل نمو محفظة التمويل الإسلامي ١٨,٣% بنهاية ٢٠١٩ بزيادة قدرها ٨,٩ مليار جنية مصري بالمقارنة ٤٨,٦ مليار جنية مصري بنهاية ٢٠١٨، وبمعدل نمو ٢٩,٧% بزيادة قدرها ١١,١ مليار جنية مصري مقارنة بالعام ٢٠١٧ حيث قدرت ٣٧,٤ مليار جنية مصري.

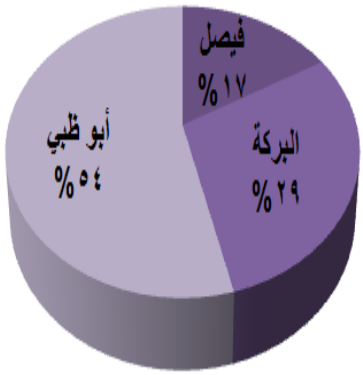

وتبلغ محفظة القروض بالبنوك التقليدية بالقطاع المصرفي المصري ١,٨٣ تريليون جنية مصري وبمعدل نمو ٣,٨% مقارنة بالعام ٢٠١٨ والتي قدرت ١,٧٦ تريليون جنية مصري وبمعدل نمو ٢٣,٨٥% بالمقارنة ١,٤٣ تريليون جنية مصري للعام ٢٠١٧، وبمعدل نمو ١٢,٧٤% بالمقارنة للعام ٢٠١٦ والتي قدرت ١,٢٦ تريليون جنية مصري. ويتبين تفوق معدل نمو محفظة التمويل الإسلامي (١٨,٣%) بنسبة أكبر من ١٤% مقارنة بمعدل نمو محفظة القروض للبنوك التقليدية بالمصرفي المصري (٣,٨%) بنهاية ٢٠١٩، وبنسبة ٦% تقريباً بنهاية العام ٢٠١٨. ويبلغ معدل النمو المركب لمحفظة التمويل الإسلامي خلال أخر عشر (٢٠١٠-٢٠١٩) سنوات ١٧% ويرجع ذلك لارتفاع معدل نمو محفظة التمويل الإسلامي بنسبة ٤٠,٣٤% للعام ٢٠١٦.

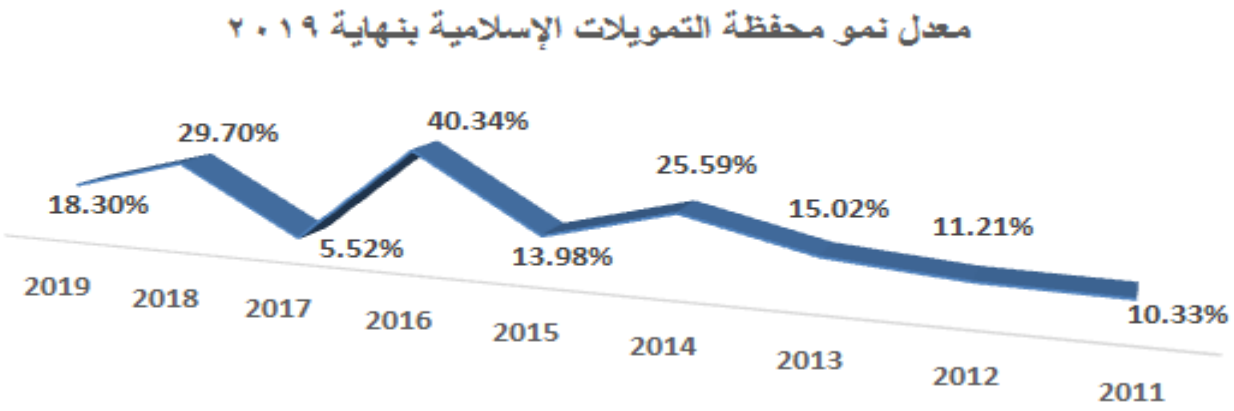

وبالنسبة لمعدل نمو محفظة القروض والتمويل بالقطاع المصرفي المصري بالكامل فقد بلغت ١,٨٩ تريليون جنية مصري بنهاية ٢٠١٩ وبمعدل نمو ٤,٢% بزيادة قدرها ٦٧ مليار جنية مصري مقارنة ١,٨١ تريليون جنية مصري بنهاية ٢٠١٨ وبمعدل نمو ٢٤% بزيادة قدرها ٣٥١ مليار جنية مصري مقارنة ١,٤٦ تريليون جنية مصري بنهاية ٢٠١٧ وبمعدل نمو ١٢,٥% بزيادة قدرها ١٦٣ مليار جنية مصري مقارنة ١,٣٠ تريليون جنية مصري بنهاية ٢٠١٦.

وقد ارتفعت نسبة التمويل إلى الودائع لتصل إلى ٣٠% بنهاية ٢٠١٩ بالمقارنة ٢٨% بنهاية ٢٠١٨، ونسبة ٢٥,٧% بنهاية ٢٠١٧، إلا انها تمثل نسبة منخفضة مقارنة بنسبة القروض للودائع بالبنوك التقليدية بالقطاع المصرفي المصري ٤٥,٦%، و٤٨,٧%، و٤٥%، و٤٨,١% للأعوام ٢٠١٩، و٢٠١٨، و٢٠١٧، و٢٠١٦ على التوالي، كما ان نسبة التمويلات والقروض والتمويلات بالقطاع المصرفي المصري بالكامل (متضمنة المصارف الإسلامية) ٤٤,٨% و٤٧,٧% و٤٤,٢% و٤٧,٢% خلال الأعوام لأعوام ٢٠١٩، و٢٠١٨، و٢٠١٧، و٢٠١٦ على التوالي. إلا انه تلاحظ أن نسبة التمويلات الإسلامية للودائع في لعينة من البنوك التقليدية التي لها فروع إسلامية تتجاوز نسبة ٤٥%.

٤- تطور حجم رأس مال المصارف الإسلامية المصرية.

بلغ قيمة رأس مال المصارف الإسلامية بالكامل ٦,٦ مليار جنية مصري بنهاية ٢٠١٩ وقد بلغ معدل نمو رأس مال المصارف الإسلامية ٣٠,٧% بزيادة قدرها ١,٥ مليار جنية مصري بالمقارنة ٥,٠٤ مليار جنية مصري بنهاية العام ٢٠١٨ وبمعدل نمو صفر% و١١% بالعام ٢٠١٧، وترجع الزيادة الملحوظة في رأس مال المصارف الإسلامية في ٢٠١٩ لقيام بنك فيصل الإسلامي وبنك البركة بزيادة رأسمالهما المدفوع وذلك وفقاً للتعديلات الجديدة بقانون البنك المركزي المصري الأخير.

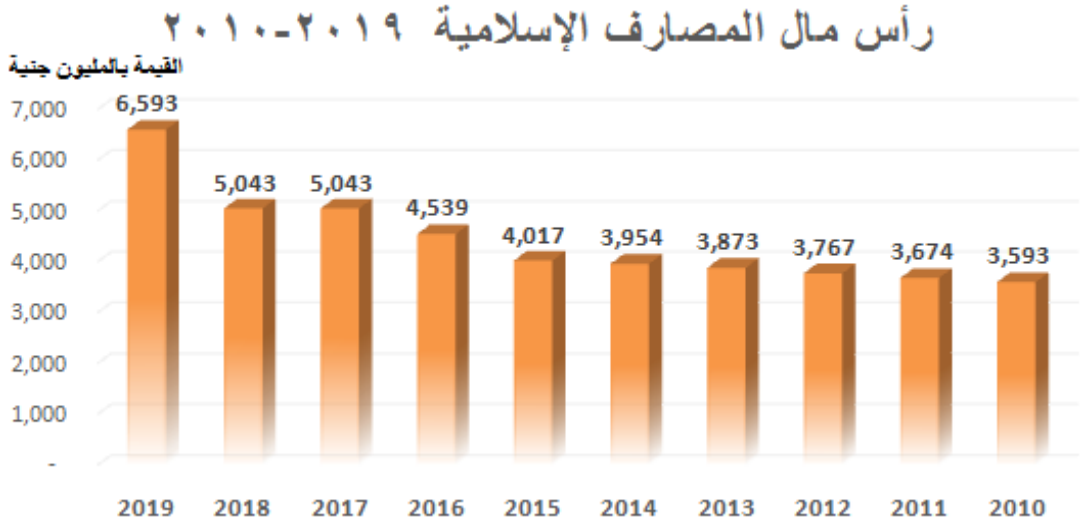

ويمثل رأس مال المصارف الإسلامية ٤,٢٣% من إجمالي رأس مال القطاع المصرفي المصري بنهاية العام ٢٠١٩ والذي يقدر ١٥٦ مليار جنية مصري، ويمثل ٣,٣% من إجمالي رأس مال القطاع المصرفي المصري بنهاية العام ٢٠١٨ والذي يقدر ١٥١ مليار جنية مصري، ويمثل ٣,٥% من إجمالي رأس مال البنوك بالقطاع المصرفي المصري بنهاية العام ٢٠١٧ والذي يقدر ١٤١ مليار جنية مصري، و٣,٩% بنهاية العام ٢٠١٦ والذي يقدر ١١٤ مليار جنية مصري.

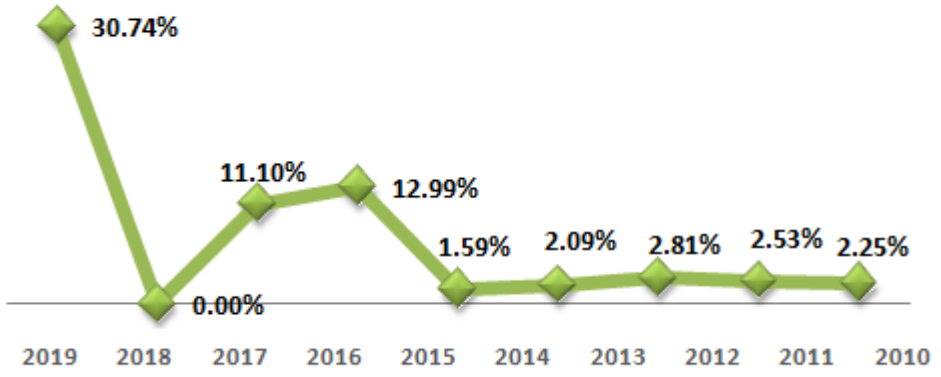

وقد بلغ معدل نمو رأس مال البنوك العاملة بالقطاع المصرفي المصري ٣,٣% مقارنة بمعدل نمو ٣٠,٧% للمصارف الإسلامية بالقطاع المصرفي المصري بنهاية ٢٠١٩. وهو ما يظهر قدرة المصارف الإسلامية على زيادة رأس مالها بنسبة تفوق إجمالي البنوك بالقطاع المصرفي المصري والتزامها بالضوابط الرقابية الصادرة من البنك المركزي المصري والذي سيدعم بدورة قدرة رأس مال المصارف الإسلامية على امتصاص وتحمل المخاطر المحيطة، وقد بلغ معدل نمو رأس مال البنوك بالقطاع المصرفي المصري ٧،٠٩% و٢٣،٦% بنهاية ٢٠١٨ و٢٠١٧ على التوالي مقارنة صفر% و ١١% للمصارف الإسلامية المصرية للأعوام ٢٠١٨ و٢٠١٧ على التوالي. وبلغ معدل النمو السنوي المركب ٦،٦١% لأخر عشر سنوات.

٥- تطور حجم ربحية المصارف الإسلامية المصرية.

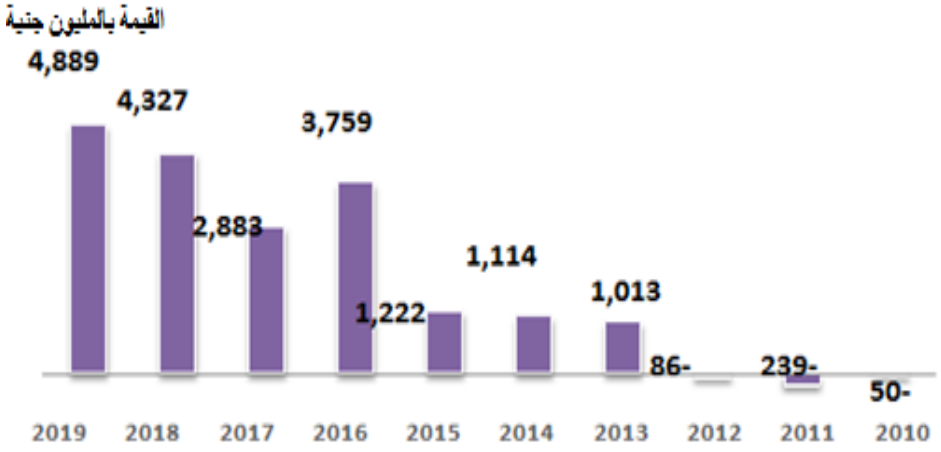

بلغت ربحية المصارف الإسلامية بالكامل ٤,٩ مليار جنية مصري بنهاية العام ٢٠١٩ بزيادة قدرها ٥٦٢ مليون جنية مصري وبمعدل نمو في صافي الربح ١٣%، مقارنة ٤,٣ مليار جنية مصري بنهاية ٢٠١٨ وبمعدل نمو ٥٠% مقارنة ٢,٨ مليار جنية مصري للعام ٢٠١٧. إلا أن معدل نمو الربحية للمصارف الإسلامية انخفض بنسبة (٢٣,٣%) بنهاية العام ٢٠١٧ حيث كانت ربحية المصارف الإسلامية ٣,٧ مليار جنية مصري للعام ٢٠١٦ مسجلة انخفاض قدره ٨٧٦ مليون جنية مصري، وقد ارتفع معدل نمو ربحية المصارف الإسلامية بزيادة كبيرة ليصل إلى ٢٠٧،٦% للعام ٢٠١٦ مقارنة ١,٢ مليار جنية مصري بنهاية العام ٢٠١٥.

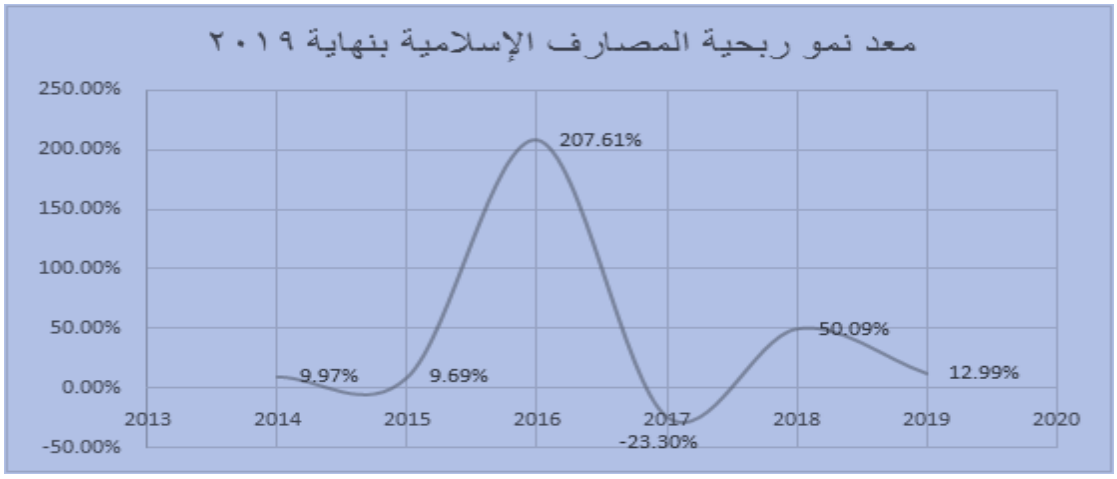

وقد حققت المصارف الإسلامية خلال الأعوام ٢٠١٠ و٢٠١١ و٢٠١٢ صافي خسارة قدرها ٥٠ مليون جنية، و٢٣٠ مليون جنية، و٨٦ مليون جنية على التوالي ويرجع ذلك لتحقيق مصرف ابو ظبي الإسلامي صافي خسارة قدرها ٥١٠ مليون جنية، و٥٦١ مليون جنية، و٨٥٤ مليون جنية للأعوام ٢٠١٠، و٢٠١١، و٢٠١٢ على التوالي ومقابل صافي ربحية لبنك فيصل الإسلامي المصري وبنك البركة قدرها ٤٦٠ مليون، و٣٢٢ مليون، ٧٦٨ مليون جنية خلال الأعوام ٢٠١٠ و٢٠١١ و٢٠١٢ على التوالي وهو ما ادى على تأكل ربحية المصارف الإسلامية بالكامل والوصول لخسائر إجمالية .

وقد بلغ متوسط معدل العائد على الأصول ROA للمصارف الإسلامية بالكامل حوالي ٢% بنهاية ٢٠١٩ و٢٠١٨، و٢٠١٧، بالمقارنة لمتوسط معدل العائد على الأصول لإجمالي البنوك العاملة بالقطاع المصرفي المصري ١,٤% للأعوام ٢٠١٩ و٢٠١٨، ونسبة ١,٥% للعام ٢٠١٧ وهو ما يظهر كفاءة المصارف الإسلامية في إدارة استخدامها لأصولها لتحقيق ربحية. وقد انخفض معدل العائد على حقوق الملكية ROE بنسبة طفيفة ١% لتصل إلى ٢٣% بنهاية ٢٠١٩، مقارنة ٢٤% بنهاية ٢٠١٨، اما بالنسبة للعام ٢٠١٧ فقد بلغ ROE ٢٠%، بالمقارنة لمتوسط العائد على حقوق الملكية لإجمالي البنوك العاملة بالقطاعات المصرفية المصري ١٩,٢% للأعوام ٢٠١٩ و٢٠١٨ ونسبة ٢١,٥% للعام ٢٠١٧، وهو يوضح مدى قدرة المصارف الإسلامية المصرية على تحقيق أرباح إلى مجموع حقوق المساهمين خلال الأعوام المذكورة.

٦- تطور حجم حقوق الملكية بالمصارف الإسلامية المصرية.

حققت المصارف الإسلامية بالكامل معدل نمو ١٧,٧٥% في حقوق الملكية وبقيمة قدرها ٣,٢ مليار جنية مصري لتصل إلى ٢١,٤ مليار جنية بنهاية العام ٢٠١٩ مقارنة بـ ١٨,٢ مليار جنية مصري بنهاية عام ٢٠١٨ وبمعدل نمو ٢٩,٣% مقارنة بحوالي ١٤ مليار جنية مصري بنهاية ٢٠١٧، وبمعدل نمو ١٦,٤% مقارنة بحوالي ١٢ مليار جنية مصري بنهاية ٢٠١٦، وبمعدل نمو ٧١% مقارنة بحوالي ٧ مليار جنية مصري بنهاية ٢٠١٥، وقد بلغ معدل النمو ١٤% و٢٠,٧% و١٧,٣% و٤,٨% خلال الأعوام ٢٠١٥ و٢٠١٤ و٢٠١٣ و٢٠١٢ و٢٠١١ وبمعدل نمو مركب ٢١,١% خلال أخر عشر سنوات.

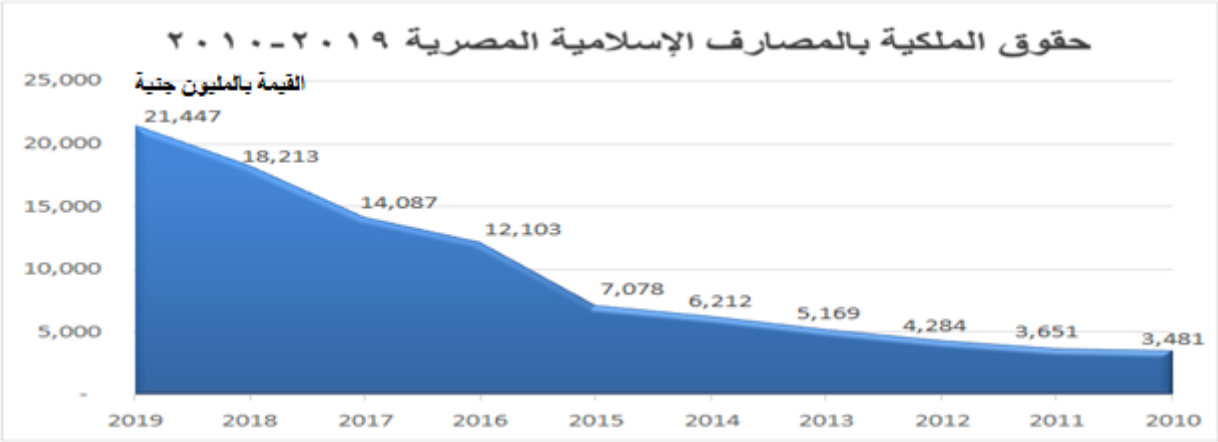

٧- تطور حجم الاحتياطيات والأرباح المحتجزة بالمصارف الإسلامية المصرية.

بالنسبة للاحتياطيات بلغت ٥ مليار جنية مصري بنهاية ٢٠١٩، وبمعدل نمو سالب (٣,١٣%) مقارنة ٥,٢ مليار جنية مصري بنهاية ٢٠١٨، وبمعدل نمو ٣٧% تقريباً مقارنة ٣,٨ مليار جنية مصري بنهاية ٢٠١٧، وبمعدل نمو ١٢,٤% مقارنة ٣،٤ مليار جنية مصري بنهاية ٢٠١٦، وبمعدل نمو ٩٤,١% مقارنة ١,٧مليار جنية مصري بنهاية ٢٠١٥، وبمعدل نمو ١٠,٨% مقارنة ١,٦ مليار جنية مصري بنهاية ٢٠١٤.

وبالنظر لمعدل نمو قيمة احتياطيات البنوك التقليدية بالقطاع المصرفي المصري يتلاحظ وجود تباين في معدلات النمو حيث بلغت قيمة احتياطيات البنوك التقليدية ٢٤٠ مليار جنية للعام ٢٠١٩ وبمعدل نمو ٢١% مقارنة ١٩٨ مليار جنية بنهاية ٢٠١٨، وبمعدل نمو ١٢% مقارنة ١٧٦ مليار جنية مصري بنهاية، ٢٠١٧ وبمعدل نمو ٣٠% مقارنة ١٣٦ مليار جنية بنهاية ٢٠١٦، كما تلاحظ أيضاً وجود تتباين في قيمة الاحتياطيات للمصارف الإسلامية خلال أخر عشر أعوام ٢٠١٠-٢٠١٩.

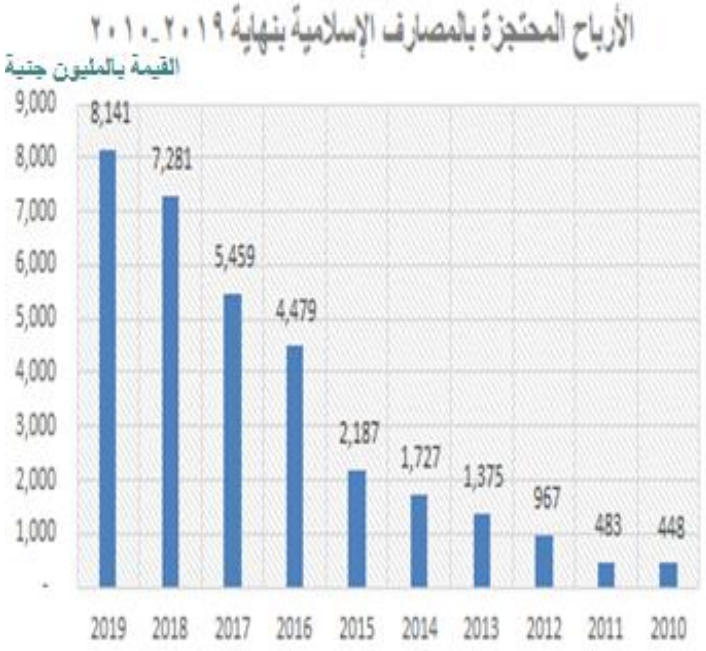

ارتفعت قيمة الأرباح المحتجزة بقيمة قدرها ٨٦٠ مليون جنية مصري وبنسبة نمو ١١،٨% لتصل إلى ٨,١ مليار جنية مصري بنهاية ٢٠١٩، مقارنة ٧،٣ مليار جنية مصري بنهاية ٢٠١٨، و٥،٤ مليار جنية مصري بنهاية ٢٠١٧ وذلك بعد استبعاد الخسائر المتراكمة لمصرف أبو ظبي الإسلامي حيث انخفضت قيمة الخسائر المرحلة لمصرف أبو ظبي الإسلامي بنسبة كبيرة عام ٢٠١٩ لتصل إلى ٢٢٩ مليون جنية مقارنة ١،٣ مليار جنية مصري بنهاية العام ٢٠١٨ وحوالي ٢،١ مليار جنية مصري بنهاية ٢٠١٧ وهو ما يظهر قدرته على تخفيض خسائره المرحلة لأكثر من عشر أعوام وبداية تحقيق صافي ربح منذ بداية ٢٠١٣.

٨- مؤشرات سلامة المصارف الإسلامية بالقطاع المصرفي

أولاً: – القاعدة الرأسمالية للمصارف الإسلامية المصرية

تعد القاعدة الرأسمالية أحد أهم مؤشرات السلامة المالية والركيزة الأساسية لمواجهة المخاطر التي تتعرض لها البنوك بصفة عامة و بشكل رئيسي (مخاطر السوق – مخاطر الائتمان– مخاطر التشغيل) وأي مخاطر اخرى يتعرض لها المصرف، وتلتزم المصارف الإسلامية المصرية بتطبيق مقررات بازل عند احتساب القاعدة الرأسمالية وفقاً لما تم اعتماده من البنك المركزي المصري، ويتلاحظ ارتفاع قيمة القاعدة الرأسمالية للمصارف الإسلامية والبنوك العاملة بالقطاع المصرفي المصري، حيث بلغ متوسط القاعدة الرأسمالية ١٧,٨٤% بنهاية العام ٢٠١٩ للمصارف الإسلامية المصرية بالكامل بالمقارنة ١٨,٠١% لإجمالي البنوك العاملة بالقطاع المصرفي المصري بنهاية سبتمبر ٢٠١٩. وبالنسبة للعام ٢٠١٨ بلغ متوسط القاعدة الرأسمالية للمصارف الإسلامية بالكامل ١٤,٨٧% بالمقارنة ١٥،٧% لإجمالي البنوك العاملة بالقطاع المصرفي المصري، اما بالنسبة للعام ٢٠١٧ بلغ متوسط القاعدة الرأسمالية للمصارف الإسلامية بالكامل ١٥,٦% بالمقارنة ١٤,٧% لإجمالي البنوك العاملة بالقطاع المصرفي المصري.

ثانياً :– الرافعة المالية للمصارف الإسلامية المصرية

تعمل الرافعة المالية كمؤشر مساند لرأس المال على أساس المخاطر وتمثل نسبة الرافعة المالية ٣% (الشريحة الأولي/ إجمالي الأصول والالتزامات العرضية) كحد ادني وفقاً متطلبات السلطات الرقابية ويبلغ متوسط الرافعة المالية للمصارف الإسلامية المصرية بالكامل ٧,٢% بنهاية ٢٠١٩ بالمقارنة ٧,٢% لإجمالي البنوك العاملة بالقطاع المصرفي المصري بنهاية سبتمبر ٢٠١٩، أما بالنسبة للعام ٢٠١٨ فقد بلغ متوسط الرافعة المالية للمصارف الإسلامية المصرية بالكامل ٥,٦٤% بالمقارنة ٦,٣% لإجمالي البنوك العاملة بالقطاع المصرفي المصري لنفس العام، وبالنسبة للعام ٢٠١٧ فقد بلغ متوسط الرافعة المالية للمصارف الإسلامية المصرية بالكامل ٥,٣١% بالمقارنة ٦,٣% لإجمالي البنوك العاملة بالقطاع المصرفي المصري لنفس العام. وتلاحظ استمرار المصارف الإسلامية المصرية في الحفاظ على نمو نسبة الرافعة الرأسمالية خلال الثلاث أعوام المذكورة، ووجود ثبات نسبي بالقطاع المصرفي المصري خلال الاعوام ٢٠١٧ و٢٠١٨ وارتفاع في ٢٠١٩.

٩- حجم الفروع الإسلامية العاملة بالقطاع المصرفي المصري

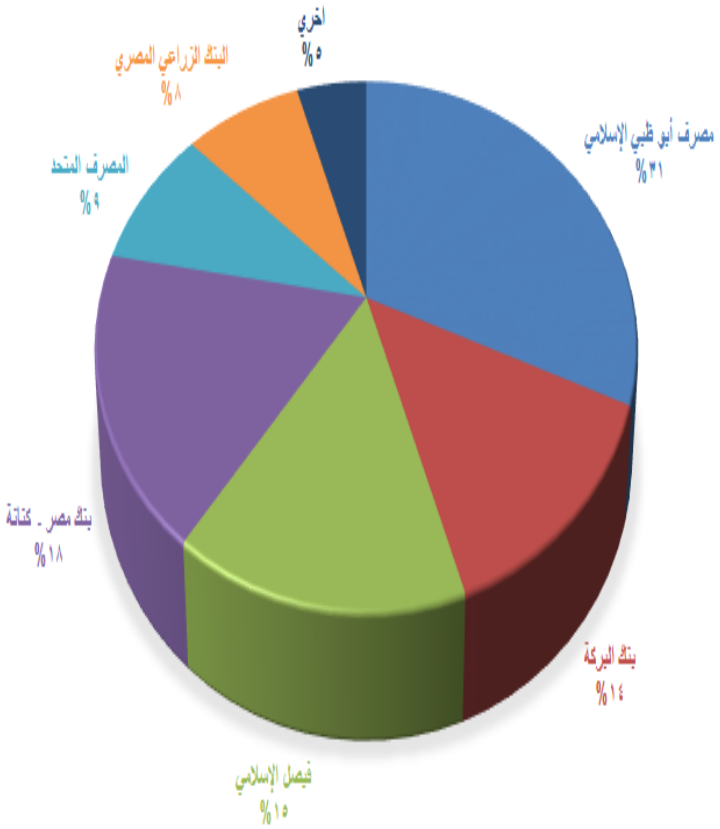

يمتلك القطاع المصرفي المصري ٢٤٢ فرع يقدمون الخدمات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية بنهاية العام ٢٠١٩ وتمثل حوالي ٥,٦% من إجمالي الفروع المصرفية بالسوق المصرفي المصري والتي بلغت ٤٣٦٥ فرع وفقاً للبيانات الصادرة من البنك المركزي المصري. ويبلغ عدد البنوك المرخص لها تقديم خدمات مصرفية إسلامية ١٣ بنك وتمثل نسبة ٣٤% من إجمالي ٣٨ بنك بالقطاع المصرفي المصري منهم **ثلاث مصارف إسلامية بالكامل وهم:** مصرف أبو ظبي الإسلامي ويمتلك٧٦ فرع، وبنك البركة يمتلك ٣٣ فرع، ويمتلك بنك فيصل الإسلامي ٣٦ فرع. **ويوجد عدد ١٠ بنوك لديهم فروع إسلامية:** يمتلك بنك مصر ٤٣ فرع إسلامي تحت مسمى كنانة، والمصرف المتحد يمتلك٢٢ فرع، والبنك الزراعي المصري يمتلك ٢٠ فرع إسلامي، وبنك عودة يمتلك ٣ فروع إسلامية، وهناك **ثلاث بنوك يمتلك كل منهم فرعين إسلاميين وهم:** البنك الأهلي المصري، وبنك الاستثمار العربي، وبنك الكويت الوطني، بالإضافة إلى **ثلاث بنوك أخرين لكل منهم فرع إسلامي واحد وهم** البنك المصري الخليجي، وبنك الشركة المصرفية العربية، وبنك قناة السويس.

أما بالنسبة بنك ناصر الاجتماعي وبالرجوع لقانون تأسيسه فقد تم تأسيسه كهيئة عامة بموجب القرار الجمهوري بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ ويبلغ عدد فروعه ٩٤ فرع، وهو يتبع لوزارة التضامن الاجتماعى المصرية ولا يخضع لرقابة البنك المركزي المصري. والغرض الرئيسي للبنك المساهمة في توسيع قاعدة التكافل الاجتماعي بين المواطنين، ويقدم البنك العديد من الأنشطة كنشاط التكافل الاجتماعي الذي يهدف إلى تحقيق التنمية الاجتماعية للمواطنين، وذلك بتنظيم جمع أموال الزكاة وصرفها في مصارفها الشرعية، ومنح قروض اجتماعية للمواطنين، ومنح إعانات ومساعدات للمستحقين لها. ولم يرد بقانون تأسيسه نص صريح بتقديم المنتجات والخدمات وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية بخلاف صرف الزكاة في مصارفها الشرعية، ولا يتم تناوله ضمن المصارف الإسلامية في كافة الإحصائيات والتقارير الصادرة عن الهيئات والمنظمات الدولية المعنية بشأن المصارف الإسلامية، **وهذه نقطة خلاف بين العديد من الباحثين والمهنيين كان من الضروري الإشارة إليها.**

١٠- منتجات المصارف الإسلامية بالقطاع المصرفي المصري

تقدم المصارف الإسلامية المصرية مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية من خلال شبكة الفروع المتوفرة في كافة أنحاء جمهورية مصر العربية.

أولاً:- التمويلات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية

١- **التجزئة المصرفية** : - تقدم المصارف الإسلامية المصرفية التمويل للعملاء الأفراد من خلال صيغتي المرابحة والإجارة لتمويل الخدمات التعليمية (الجامعة الخاصة - المدارس الأجنبية)، وتمويل الزواج ، وتمويل الخدمات العلاجية، وتمويل الرحلات السياحية (عمرة، وحج و...) وتمويل اشتراك النوادي، وتمويل شراء السيارات الجديدة والسيارات المستعملة، وتمويل السلع المعمرة والأثاث المنزلي، وتشطيب الوحدات السكنية، وتمويل شراء الوحدات السكنية، وتمويل العيادات والمعامل الطبية ومعامل الأسنان. بالإضافة لإصدار البطاقات الائتمانية من خلال صيغتي المرابحة والقرض الحسن.

٢- **الشركات** :- تقوم المصارف الإسلامية بتقديم التمويل للشركات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة من خلال صيغ المرابحة والمضاربة والمشاركة والمضاربة والاستصناع وقد ساهمت المصارف الاسلامية في تمويل العديد من المشروعات في العديد من القطاعات الاقتصادية المختلفة كقطاع الاتصالات، وقطاع النقل الجوي والمطارات، وقطاع الدواء والمستلزمات الطبية، وقطاع الصناعات التصديرية، وقطاع الصناعة، وقطاع السياحة، وقطاع البترول، قطاع الكهرباء، ومن أبرز المشروعات التي تم تمويلها بناء مصنع حديد المصريين بصيغة الاستصناع من خلال التمويل المشترك بين مجموعة من المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية ذات الفروع الإسلامية. وهناك مصارف إسلامية تقدم التمويل للشركات الصغيرة والمتناهية الصغر تتم من خلال البرامج الجاهزة بصيغة المرابحة

ثانياً:- الودائع والشهادات

تقدم المصارف الإسلامية المصرية مجموعة متنوعة من الأوعية الادخارية ذات العائد المتغير بناء على صيغة المضاربة ومن أهم الأوعية الادخارية الحسابات الجارية (بدون عائد)، الحسابات الاستثمارية، حسابات التوفير، الشهادات بمختلف آجالها لمدة سنة و٣سنوات و٥ سنوات و٧ سنوات.

ثالثاً:- الخدمات المصرفية :-

تقدم المصارف الإسلامية مجموعة من الخدمات المصرفية كإصدار دفاتر الشيكات، بطاقات السحب، الشيكات المصرفية، والانترنت البنكي، بطاقات الانترنت المدفوعة مقدماً، والحوالات،...

وتساهم المصارف الإسلامية في دعم عمليات التجارة الدولية من خلال خدمات التحويلات الخارجية، وخطابات الضمان بمختلف أنواعها، والتحصيلات المستندية، والاعتمادات المستندية.

رابعاً: –صناديق الاستثمار: –

يقدر إجمالي راس مال صناديق الاستثمار الإسلامية في مصري حوالي ١,٨ مليار جنية مصري، ويبلغ عددهم ١٤ صندوق نشط، تمتلك البنوك ١٣ صندوق منهم وهناك صندوق أخر تملكه شركة نعيم مصر. وبدأ العمل بصناديق الاستثمار الإسلامية في السوق المصري منذ ديسمبر ٢٠٠٤ وكان أول صندوق هو صندوق استثمار بنك فيصل الاسلامي المصري برأس مال ٥٠ مليون جنية. وفي عام ٢٠٠٦ تم إنشاء ٣ صناديق أخري برأس مال ٣٥٠ مليون جنية مصري وفي عام ٢٠٠٧ تم إنشاء صندوق استثمار واحد برأس مال ١٠٠ مليون جنية مصري، وفي عام ٢٠٠٨ تم انشاء صندوق جديد برأس مال ٢٠٠ مليون جنية، وشهد العام ٢٠١٠ زيادة جديدة في صناديق الاستثمار حيث تم انشاء ٣ صناديق استثمار جديدة براس مال ٢٥٠ مليون جنية مصري، وفي عام ٢٠١١ تم انشاء صندوقين جديدين برأسمال ٧٥ مليون جنية، وتم انشاء صندوق جديد في عام ٢٠١٠ برأس مال ١٠٠ مليون جنية مصري، وفي عام ٢٠١٣ و٢٠١٤ تم انشاء صندوقين استثمار برأس مال ٧٠٠ مليون جنية مصري، واخر صندوق استثمار في عام ٢٠١٩ برأس مال ١٠٠ مليون جنية مصري .

أسم الصندوق	تاريخ التأسيس	رأس المال	مالك الصندوق	مدير الاستثمار/ شركة إدارة الصندوق
صندوق استثمار بنك فيصل الإسلامي المصري.	ديسمبر ٢٠٠٤	٥٠ مليون	بنك فيصل الاسلامي المصري	هيرميس لإدارة صناديق الاستثمار
صندوق استثمار بنك البركة مصر ذو عائد الدوري	مايو ٢٠٠٦	٥٠ مليون	بنك البركة مصر	هيرميس لإدارة صناديق الاستثمار
صندوق استثمار بنك مصر الرابع (الحصن)	أكتوبر ٢٠٠٦	٢٠٠ مليون	بنك مصر	اتش سى للأوراق المالية والاستثمار
صندوق استثمار بنك فيصل الإسلامي والبنك التجاري الدولى (أمان)	أكتوبر ٢٠٠٦	١٠٠ مليون	البنك التجاري الدولي CIB وبنك فيصل الاسلامي	التجاري الدولي لإدارة صناديق الاستثمار
صندوق إستثمار بنك الشركة المصرفية العربية الدولية (سنابل)	يناير ٢٠٠٧	١٠٠ مليون	بنك الشركة المصرفية العربية الدوليةSAIB	اتش سى للأوراق المالية والاستثمار
صندوق استثمار البنك الأهلي المصري وبنك البركة (بشائر)	فبراير ٢٠٠٨	٢٠٠ مليون	البنك الأهلي المصري وبنك البركة	شركة الأهلي لإدارة صناديق الاستثمار
صندوق استثمار بنك البركة –مصر (المتوازن)	أغسطس ٢٠١٠	٥٠ مليون	بنك البركة مصر	التوفيق المالية لإدارة المحافظ وصناديق الاستثمار
صندوق استثمار بنك الكويت الوطني مصر (الحياة)	سبتمبر ٢٠١٠	٥٠ مليون	بنك الكويت الوطني – مصر	الوطنى كابيتال لإدارة صناديق الاستثمار
صندوق استثمار البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعى وبنك القاهرة (الوفاق)	ديسمبر ٢٠١٠	١٠٠ مليون	البنك الزراعي المصري وبنك القاهرة	اتش سى للأوراق المالية والاستثمار
صندوق استثمار بنك الاستثمار العربي الثاني (هلال)	يناير ٢٠١١	٥٠ مليون	بنك الاستثمار العربي	القاهرة لإدارة صناديق الاستثمار
صندوق استثمار نعيم مصر	يوليو ٢٠١١	٢٥ مليون	شركة صندوق استثمار نعيم مصر	شركة النعيم للاستثمارات المالية
صندوق استثمار بنك عودة المتوازن (ازدهار)	أغسطس ٢٠١٣	٢٥٠ مليون	بنك عوده	اكيومن لادارة الصناديق
مصرف أبو ظبي الإسلامي –مصر النقدي ذو العائد اليومى التراكمي	أكتوبر ٢٠١٤	٤٥٠ مليون	بنك أبوظبي الوطني	بلتون لصناديق الإستثمار
صندوق استثمار بنك البركة مصر لأسواق النقد ذو العائد اليومي التراكمي	يوليو ٢٠١٩	١٠٠ مليون	بنك البركة مصر	شركة هيرمس لإدارة صناديق الاستثمار

** يبلغ إجمالي حجم صناديق الاستثمار خلال العام ٢٠١٩ حوالي مليار جنية مصري.

١١- أهم معوقات تطبيق المصرفية الإسلامية في مصر.

لكي تعزز المصارف الإسلامية المصرية مكانتها في السوق المصرفي المصري ولتحقيق المزيد من النجاحات يجب ان تكون المصارف الإسلامية على حذر من التحديات والمتغيرات الجديدة التي تشكلها الهياكل السوقية الآخذة في التطور على المستوي المحلي والدولي، ومن أهم التحديات العالمية في السوق المصرفي التطورات الحاصلة في التقنية المالية، وزيادة أنشطة المؤسسات المالية غير المصرفية. والعمل على إيجاد الحلول للمعوقات الداخلية لتوسع وانتشار المصارف الإسلامية في مصر وتتمثل أهم المعوقات الداخلية التي تواجه المصرفية الإسلامية في مصر الاتي:-

- عدم وجود قوانين محددة تنظم عمل المصارف الإسلامية من خلال البنك المركزي المصري.
- دعم التأهيل العلمي والعملي للكوادر البشرية المؤهلة لدعم وتطوير المصرفية الإسلامية في مصر.
- قلة الهيئات والجهات التدريبية للمصرفية الإسلامية في السوق المصرفي المصري.
- ضعف حجم الدعاية ونشر الوعي المصرفي المتوافق مع الشريعة الإسلامية في السوق المصرفي المصري.
- عدم وجود هيئة شرعية مركزية بالبنك المركزي تراقب أعمال المصارف الإسلامية.
- اعتماد بعض المصارف الإسلامية على نظرية المحاكاة في تقديم المنتجات والخدمات للبنوك التقليدية وعدم السعي نحو ابتكار منتجات معاصرة متوافقة مع الشريعة الإسلامية.
- عدم نشر البنوك التقليدية التي تمتلك فروع إسلامية والمتمثلة في ١٠ بنوك لقوائم مالية منفصلة لفروعها الإسلامية وفقاً للمعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

وتحتاج المصرفية الإسلامية في مصر إلى تكاتف كافة الباحثين والمهنيين لدعم تطبيق المصرفية الإسلامية وتطوير منتجاتها ونظم التطبيق لكي تكون مواكبة للتطورات المعاصرة ومواجهة التحديات التي تحجم من نمو المصرفية الإسلامية، ويمكن من خلال تطبيقات الشمول المالي التغلب على بعض المعوقات والتحديات التي تواجة المصرفية الإسلامية في مصر. وهناك تحدي جديد أصاب كافة الدول والقطاعات الاقتصادية يتمثل في فيروس كورونا والذي قد يؤدي إلى التأثير السلبي في معدل نمو المصارف الإسلامية والبنوك بالقطاع المصرفي خلال النصف الأول من العام ٢٠٢٠.

١٢- نظرة مستقبلية لحجم صناعة المصرفية الإسلامية في مصر.

في ضوء التطورات التي شهدتها صناعة المصرفية الإسلامية والتي ظهرت من خلال توجه الحكومة المصرية في الاهتمام بأحد أهم الأدوات التمويلية والمتمثلة في الصكوك من خلال :-

- صدور تعديلات قانون سوق رأس المال رقم ١٧ لعام ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية والتي ستدعم تطبيق صكوك الشركات.
- مشروع قانون الصكوك السيادية بنهاية العام ٢٠١٩ والتي ستدعم تطبيق الصكوك السيادية بغرض تمويل الموازنة العامة للدولة.

فإنه من المتوقع مع بداية إصدار الصكوك خلال العام ٢٠٢٠ التوسع في نشاط عمل المصارف الإسلامية وزيادة في حصتها السوقية بالسوق المصرفي المصري من حيث الودائع والتمويلات وعدد الفروع والمتعاملين، حيث يظهر دور المصارف الإسلامية من خلال عملية إصدار الصكوك كمنظم إصدار حيث سيقوم البنك بإدارة وتنظيم الإصدار والترويج للصكوك أو كوكيل للسداد من خلال تنسيق سداد الصكوك وأداء قيمتها في نهاية المدة لمالكيها.

كما أنه في ضوء توجه الحكومة المصرية في رقمنه الخدمات وتطبيق الشمول المالي فمن المتوقع أن تساهم في زيادة حجم المصرفية الإسلامية في مصر، ويجب على المصارف الإسلامية اقتناص هذه الفرصة واستغلالها بالشكل الأمثل لدعم التوسع في انتشار المصرفية الإسلامية في مصر.

وقل ربي زدني علماً، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

أحمد شوقي سليمان
محاضر معتمد وخبير مصرفي
مدير معتمد في إدارة المخاطر
الأكاديمية الأمريكية للإدارة المالية.

المراجع

- القوائم المالية السنوية المنشورة لبنك البركة مصر (٢٠١٠-٢٠١٩).
- القوائم المالية السنوية المنشورة لبنك فيصل الإسلامي المصري (٢٠١٠-٢٠١٩).
- القوائم المالية السنوية المنشورة لمصرف ابو ظبي الإسلامي (٢٠١٠-٢٠١٩).
- التقارير الشهرية الصادرة عن البنك المركزي المصري حتى فبراير ٢٠٢٠.
- تعديلات قانون سوق رأس المال رقم ١٧ لعام ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية.
- مشروع قانون الصكوك السيادية المصري.
- الموقع الاليكتروني لبنك مصر، والبنك الزراعي المصري، والمصرف المتحد، بنك عودة، البنك الأهلي المصري، وبنك الاستثمار العربي، وبنك الكويت الوطني، البنك المصري الخليجي، وبنك الشركة المصرفية العربية، وبنك قناة السويس.